

تقدير موقف

عوامل التحول في التموضع المصري



تشهد مصر ديناميكية خطيرة بسبب الأزمات المتواترة في مختلف الساحات، مما يخلق تهديداً معقداً ومتعدد الأبعاد لأنها القومي: هزيمة عسكرية محتملة في الحرب بالوكالة في ليبيا وتزايد النفوذ التركي في الساحة الإقليمية، وتحركات إثيوبيا أحادية الجانب في أزمة سد النهضة والتداعيات المباشرة على الاقتصاد المائي المصري، ووباء كوفيد-19 والعلامات المقلقة للأزمة الاقتصادية ناشئة على نطاق واسع. ستكون طريقة تعامل مصر مع هذه التهديدات بمثابة اختبار للحكومة والرئيس أمام الرأي العام، ولكنها تحدي أيضاً للمؤسسات السياسية والأمنية. إن الفشل المصحوب بالإضرار بصورة مصر وأمنها القومي قد يقوض مكانة الرئيس ويؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الداخلية. يلوح في الأفق تهديد محتمل للاستقرار المصري، في ضوء شدة وتعقيد التحديات والروابط بينها.

١-على المستوى الداخلي:

• الوضع الاقتصادي

بالنظر إلى مصر كدولة ذات أهمية في المنطقة، ولكونها من الدول العربية التي تملك المقومات والمؤهلات التي كانت تسمح لها بالتقدم والنمو الاقتصادي. وبمراجعة علمية ودقيقة لأرقام النمو والتنمية، وأوضاع القطاعات الاقتصادية فيها، يبرز التدهور المالي والاقتصادي والآثار السلبية التي خلفها الاتجاه غرباً من قبلها، في الوقت الذي كانت المنفعة تصب في صالح الكيان الصهيوني. تشير دراسة بعنوان [الاقتصاد المصري في ظل السلام مع الكيان الإسرائيلي](#) إلى أن مصر خسرت مردودها المتوقع من النفط والغاز طوال عقود خلت، حيث عمد الكيان إلى استيراد منتجاتها النفطية بسعر بخس وحرمت مصر من ذلك المدخل الكبير، إلى أن انتهى الأمر بالكيان الصهيوني بالتحول من مستورد من مصر إلى مصدر لها. وقدرت مصر على اثر ذلك تميزها كدولة منتجة وأصبحت الخاسر الأكبر في صفقة السلام المزعوم الذي كانت ذرائعه اقتصادية بالدرجة الأولى.

• الصراع على الجيش

في ظل متغيرات تمر بها مصر داخلياً واقليمياً، ظهر صراع نفوذ على السلطة بين ممثلي المؤسسة العسكرية المنخرطين بشكل مباشر في اللعبة السياسية وبين اقطاب الاقتصاد ولوبيات المال والاعمال. وبدأ على هذا الأساس التصويب على الجيش المصري واستهدافه من خلال تقييم سياسته وادارته للحكم والسلطة، اضافة إلى ادارته الاقتصادية والتنفيذية. يبدو أن الهدف إلى حد الان، هو محاولة تقييم للتجربة السياسية الحالية خاصة منذ تولي الجيش السلطة، وهي ليست دليلاً على تخلí أمريكي عن المؤسسة العسكرية المصرية وإنما محاولة لتسلیط الضوء على النقاط السلبية في هذه السياسات المعتمدة والتي قد تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية إذا لم يقع اصلاحها أو بالحد الأدنى ترميمها. في دراسة بعنوان "الوضعية السياسية للجيش المصري" يشير انطوني كوردمان أنه، لا يبدو أن هناك أي مؤشرات واضحة على حدوث انقطاع قادم بين

الولايات المتحدة ومصر، ولكن هناك تحذير واضح من أن توفير كميات كبيرة من الأسلحة وأشكال أخرى من المساعدة العسكرية قد لا ينبع المورد نفوذاً كبيراً على المتلقى، وإن استخدام كلمة "شريك" في عبارة "شريك استراتيجي" يمكن أن يعني أن الشريك لا يستوعب دائماً المطلوب منه.

يبدو واضحاً أن مرحلة حكم العسكر في مصر هي مرحلة دقيقة ومعقدة وان تقييمها سياسياً واقتصادياً وامنياً ليس سهلاً، حيث عملت بعض مراكز الدراسات على تقييم المرحلة سياسياً واقتصادياً، والكشف عن فشل الجيش المصري في إدارة السياسات الاقتصادية وتداعياته على البلاد. كما اشارت إلى عدم قدرة المؤسسة العسكرية على التأقلم مع المتغيرات الداخلية والإقليمية دولياً بسبب الصراع على النفوذ وتقاسم المصالح الداخلية وتورط بعض القيادات في قضايا فساد مالي. يبدو أن هناك محاولة لتفعيل القطيعة بين مؤسسة الحكم والجيش والقول بأن الجيش خلق ليبقى في الثكنات ولحماية أمن البلد وليس للحكم وإدارة السلطة. قد يفسر هذا الامر بأن هناك رغبة بالضغط باتجاه وضع سياسات تحد من سلطة الجيش السياسية وتفكك مؤسساته وتضعفه وتنبهكه و تستنزف قدراته في معارك هامشية بعنوان الاتهامات بالفشل في السياسة أو الفساد أو حتى بمعارك محاربة الإرهاب.

• الموقف الشعبي من التطبيع مع إسرائيل

حاول النظام الرسمي المصري تقديم تبريرات لسياسة التطبيع مع إسرائيل وفقاً للظروف السياسية والاستراتيجية التي عقدت فيها اتفاقية كامب ديفيد والتي يبدو أن تداعياتها لم تكن إيجابية كما كان متوقعاً. فعلى الرغم من تطبيع المنظومة السياسية المصرية مع الكيان إلا أن المحاولات قوبلت برفض شعبي مستمر وثابت. في مقال بعنوان ["سعى مصر لشرعنة سلامها مع إسرائيل إسلامياً"](#)، حيث يعتبر أوفير وينتر أن استمرار السلام حتى اليوم ونجاته رغم التحديات هو "نجاح مثير للإعجاب"، مشيراً إلى أنه "أصبح مكوناً أساسياً ذات أهمية استراتيجية في الشرق".

يشكل الموقف الشعبي الرافض للتطبيع على الرغم من كل السياسات التي انتهجتها القيادة المصرية، توجهاً مهماً وضاغطاً وله تداعيات كبيرة على مستقبل العلاقات مع الكيان الصهيوني ومؤثراً بشكل واضح على سياسات الهيمنة والتتمدد التي ينتهجها.

2- على المستوى الخارجي:

• العلاقة مع إسرائيل

مررت العلاقة المصرية الاسرائيلية بمراحل تاريخية وسياسية مختلفة، فعلى الرغم من محاولات النظام اتخاذات سياسات تطبيع علني إلا أنها لم تحظى بنتائج مهمة وفاعلة كما كان متوقعاً. لم يخدم التطبيع منذ اتفاقية كامب ديفيد في عهدة

السادات الى اليوم مصلحة مصر ومنظومتها السياسية والاقتصادية والأمنية، بل على العكس تماماً، خسرت مصر الكثير على المستوى السياسي والاقتصادي والاستراتيجي. حاول النظام تأطير عملية السلام مع اسرائيل رسمياً على أنه خيار اسلامي قائم على القيمة، مصنوع من موقع القوة وليس بالضرورة على اساس العجز العسكري أو السياسي أو الاقتصادي. ساعدت مبررات السلام القيادة المصرية حينها على مواجهة تحديات مختلفة ، من خلال المحاجة في عمق المفاهيم الاسلامية المتजذرة ضد السلام مع اسرائيل والتي زرعها النظام نفسه لعقود، كما اشارت دراسة بعنوان "["سعي مصر لشرعنة سلامها مع اسرائيل اسلاميا"](#)".

لكن يبدو جلياً أن عملية السلام الكامل لم تتم بعد، يشير [عاموس جلعاد في محاضرة نشرها مركز مoshi ديان لدراسات الشرق الاوسط وافريقيا بتاريخ 9/12/2019](#) بأن "إلى اليوم ليس هناك تطبيع مع المصريين... أستطيع القول بأن جميع القيادات الأمنية في مصر محبطون من الملحق الأمني لاتفاقية كامب ديفيد... لقد دخلت قوات أمنية إلى سيناء ليس فقط ملاحقة الإرهابيين وإنما من أجل خرق الاتفاقية...".

● العلاقة مع الامارات بعد اعلان التطبيع

شهدت الفترة الأخيرة [العديد من الشواهد](#) التي تظهر القلق المصري من اعلان الامارات التطبيع مع اسرائيل، ومن أهمها شواهد اسرائيلية تمثلت بتشبيهه نتنياهو للاتفاق مع الامارات بأنه لا يقل اهمية عن اتفاق السلام مع مصر. وكذلك حديث اسحاق ليفانون، السفير الاسرائيلي السابق في مصر، عن خشيتها من فوز ابو ظبي بمكانة متقدمة في تل ابيب أكثر منها، ومزاعم المستشرق الاسرائيلي تسفي بارئيل أن السيسي يخشى أن يسرق بن زايد التاج الاسرائيلي منه، وأن ينقل التطبيع الاماراتي مركز الاهتمام الاقليمي من القاهرة لابو ظبي، فيما أكد معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى أن السيسي قلق من اتفاق الامارات خشية ابعاده كمحاور اساسي مع اسرائيل. أما ران أدليست الصحفي الاسرائيلي فأعتبر أن اتفاق الامارات يضع السيسي في مشكلة، بسبب التزامه بالقضية الفلسطينية، الذي يتطلب حضور مصر الدائم فيها، وهي تحظى بدعم الشعب المصري، لكن اتفاق الامارات قد يحرمنها من هذه الورقة، فيما زعم رئيس المؤسسات السابق شباتي شافت أن اتفاق الامارات هو اهم من السلام مع مصر.

● مواجهة تركيا والصراع حول ليبيا وشرق المتوسط

دخلت مصر على خط الصراع والمواجهة مع تركيا في ملفات كثيرة، بداية من اسقاط حكم الاخوان في مصر والرئيس محمد مرسي وتولي العسكر مقاليد السلطة في البلاد وصولاً الى الملفات الاقليمية المتعددة وعلى رأسها الملف الليبي وازمة شرق المتوسط. بدا الطرفان على حافة المواجهة العسكرية بعد التحشيد السياسي والعسكري الذي حصل، والخلافات الحادة التي باتت مؤشراً خطيراً على امكانية التصادم الفعلي. الا أنّ قوى اقليمية ودولية اخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة

روسيا لعبت دوراً كبيراً في محاولة استيعاب هذا الوضع وعدم السماح بالتوترات الحاصلة للانزلاق إلى مواجهة عسكرية قد تضخم حالة الارباك والتشتت والقوى التي تعيشها المنطقة. اشادت بعض الاطراف، بالدبلوماسية المصرية، حيث قيل أنّ "القيادة المصرية تمسك بخيوط هذه الأزمات، وتديرها بتوزن دبلوماسي وهدوء ووعي سياسي واضح، فلا اندفاع ولا تسرع في مثل هذه الأزمات، فالقرارات تؤخذ بدقة وحكمة متناهية، لأن كل طرف من أطراف هذه الأزمات يريد لمصر أن تتورط، وتتسرب وتندفع في هذا الاتجاه أو ذاك، بينما مصر بكل موروثها التاريخي والحضاري، وخبراتها العسكرية على مر التاريخ، تدرك أن قرارها بيدها وأن توقيت خوض الحروب يجب أن يتحدد وفقاً لمعطيات معينة، لا استجابة لمخططات الاستدراج والاستنزاف." من الواضح أن الانزلاق إلى مواجهة مع تركيا لن يخدم مصالح الطرفين باي شكل من الاشكال، وأنّ اي امتداد لهذا التشابك قد يؤدي إلى حرب إقليمية واسعة سيكون لها ارتدادات خطيرة على المنطقة وشعوبها.

● العلاقة مع روسيا / الصين

بدأت مصر بالبحث عن حلفاء إقليميين ودوليين جدد، وهي بذلك تعامل كدولة محورية في الشرق الأوسط، لها دور إقليمياً ودولياً وتتمتع ببعد استراتيجي هام نظراً للادوات التي تمتلكها جغرافياً وسياسياً وديمغرافياً. بدأت بالتحرك شرقاً فمنحها الفرصة للصين، اللاعب الدولي الأساسي، والباحث عن تمدد وافتتاح اقتصادي وجيواستراتيجي في المنطقة فعقدت الاتفاقيات الاقتصادية وفتحت المجال للتعاون المشترك والاستثمار لتحريك عجلة الاقتصاد والبحث عن حلول عملية للخروج من الأزمات. كما فعلت الأمر نفسه مع روسيا، اللاعب الحاضر في المنطقة والذي بات اليوم محركاً أساسياً للعبة الاستراتيجية وللمتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. يبدو أن مصر استشعرت تراجع الدعم الأمريكي وحجم الضغوط التي تفرضها الإدارة الأمريكية لفرض شروط التحرك والالتزام على النظام والدولة، فبات الذهاب إلى حلفاء جدد منافسين ل أمريكا ويشكلون خطراً على مصالحها في المنطقة، أمراً ضروريًا تفرضه الظروف السياسية والآزمات التي تواجهها مصر وغيرها من دول المنطقة.

● أزمة سد النهضة

تبعد أزمة سد النهضة اليوم محاولة لتضييق الخناق على مصر، فالنزاع حول سد النهضة نزاعٌ حساسٌ طويل الأمد، ومحتملاً منذ عام 2011، كما يشكل افتعال الأزمة حول السد اليوم تهديداً وجodiaً لمصر وضرورة وجوديةً لإثيوبيا. تفتعل القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني صراعاً قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع إثيوبيا تتورط فيها مصر بسبب سياسة التحشيد التي تنتهجها هذه الاطراف. سيؤدي التلويح بالحرب على إثيوبيا إلى تداعيات خطيرة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً على مصر وعلى إثيوبيا ودول المنطقة، وسيشكل ورقة ضغط رابحة وفاعلةً لمن يستخدمها باتجاه تعديل أو تغيير بعض موازين القوى. تطرح دراسة بعنوان "[الحرب بين مصر وإثيوبيا](#)" جملةً من الاشكاليات الهامة تتمحور حول

"دافع تصاعد النزاع الان، وإلى أي درجة يعتبر النزاع أولوية في الإدارة الأمريكية حتى يتبع ترامب المسألة شخصياً، ويدلي بتصريح اعتبرته إثيوبيا تحريضاً على الحرب بينها وبين مصر، علماً أن كلا البلدين حليفان استراتيجيان لأمريكا؟ ولماذا جاء التوقيت مع إعلان التطبيع بين رئيسى وزراء الكيان الصهيوني والسودان؟ ومن أراد ترامب أن يخرج بذلك؟ تطول لائحة الأسئلة، ومع اختلافات التحليل ما بين قائل بأنه دعم معنوي مصر، أو ضوء أحضر لضرب السد، أو ورقة انتخابية جديدة لترامب ...، إلا أن الأكيد أن الانجرار إلى الحرب ليس لصالح مصر أو القارة الأفريقية برمتها، ولا يخدم إلا المصلحة الأمريكية في زمن الانكفاء".

من المؤكد أن تورط مصر في صراع عسكري مع إثيوبيا ستكون له تداعيات خطيرة جداً، ولنـه سشكل خسارة استراتيجية وسياسية واقتصادية كبيرة لمصر قد تلقي بضاللـها داخلـياً لتضع النظام المصري وقادته السياسية في مأزق سياسي وامني كبير سيكون سبباً اضافـياً في تحـريك الشـارع ضدـ النـظام لـمحـاسبـته علىـ الاـخطـاء والـازـلاقـاتـ السـيـاسـيةـ غـيرـ الـمحـسوـبةـ.

خاتمة:

تؤثر العديد من العوامل الداخلية والخارجية على مستوى تغيير تمويع مصر كدولة محورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى خياراتها وأولوياتها في العلاقات الخارجية. من المؤكد أن العوامل الداخلية المتعلقة بالوضع الاقتصادية الصعبة بسبب أزمة مكافحة وباء كورونا، وال انهيار الاقتصادي والاجتماعي بسبب فشل سياسات الحكومة في حل المشاكل والتعقيدات المختلفة، إضافة إلى العوامل الخارجية المتعلقة بالعلاقة مع إسرائيل ومسار التطبيع العربي الخليجي الأخير مع الكيان وتداعياته على الموقف المصري، والتهديدات والتحديات التي تواجهها مصر في المنطقة بسبب اجرارها إلى ازمات المنطقة في ليبيا وشرق المتوسط للتصادم مع تركيا أو في أزمة سد النهضة وما يمثله من خطورة على الامن القومي الغذائي والمائي المصري، حفز مصر للتحرك شرقاً للبحث عن مخارج لمعالجة الانهيار وتثبيت موطن قدم في الساحة الإقليمية من خلال البحث عن سبل للاندماج في النظام الإقليمي الدولي المتعدد الأقطاب، لاجتذاب توازن في علاقاتها الخارجية والاستفادة من قدرات قوى الشرق الفاعلة مع الحفاظ على علاقات وازنة مع الغرب وإسرائيل. لكن يبدو أن التحركات المصرية المتعددة الاتجاهات تثير قلقاً وتحفظاً أمريكياً وإسرائيلياً بات يدفع إلى ممارسة الضغوط على القيادة المصرية ومنظمتها العسكرية والأمنية والتي يبدو أنها ستزيد مع إدارة بايدن الجديدة.